رؤية سوسيولوجية لظاهرة الجريمة

ملخص

تعتبر الجريمة ظاهرة مجتمعية، تناولها العديد من الباحثين، و قدمت لها العديد من التفسيرات وفقا للفرع المعرفي الذي ينتمي إليه الباحث. في هذا المقال حاولنا التركيز على الجوانب السوسيولوجية التي تدفع الفرد إلى سلوك الفعل الإجرامي داخل المجتمع.

د. بلعيور الطاهر
كلية الحقوق
جامعة جيجل
الجزائر

Résumé

Le crime est un phénomène social que beaucoup de chercheurs ont traité et essayé d'expliquer. Plusieurs interprétations ont été données en vue de trouver quelles sont les causes qui poussent un être humain à commettre le crime. Nous avons centré notre travail sur le côté sociologique afin de cerner ce phénomène très dangereux qui ronge les bases de la société.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الجريمة من أقدم الظواهر الاجتماعية على وجه الأرض، وكان قتل قابيل لأخيه هابيل أول جريمة عرفتها الحياة الإنسانية وقد لازمت هذه الظاهرة المجتمعات الإنسانية منذ ما قبل التاريخ حتى اليوم. لقد عرف الإنسان أنماطا مختلفة من السلوك الإجرامي كمحصلة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية والدينية ... التي عرفتها المجتمعات البشرية. وتعتبر الجريمة هي إحدى أكبر المشكلات الاجتماعية التي تقف عائقا أمام حالة الأمن في أي مجتمع، كما أنها تقف عائقا أمام الخطط التنموية وإشاعة الفوضى والاضطرابات، مما ينعكس سلبا على حركة النمو الاجتماعي والتطور الحضاري .

ويتفق الباحثون في نظرتهم للجريمة ويعتبرونها من الظواهر الدسمة والشائكة

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2008.

والمعقدة، والمتعددة الأبعاد والمتشابكة الجوانب، الشيء الذي جعلها محل اهتمام العديد من الفروع العلمية كعلم الاجتماع، علم النفس، العلوم القانونية، علم الإجرام، العلوم السياسية، العلوم الاقتصادية...الخ.

هذا الاهتمام العلمي المتنوع بظاهرة الإجرام أوجد العديد من الدراسات المتباينة والمتقاربة التي تعالج الظاهرة نظريا وإمبريقيا بغية تفسير الجريمة والفعل الإجرامي .

من هذا المنطلق حاولنا في هذا المقال تناول بعض الجوانب السوسيولوجية المولدة و المغذية للظاهرة انطلاقا من التراث السوسيولوجي النظري الأمبريقي الذي عالج ظاهرة الجريمة.

1- مفهوم الجريمة

يتفق الباحثون بمختلف تخصصاتهم العلمية ومنطلقاتهم الفكرية والإيديولوجية على أن الجريمة ظاهرة خطيرة على المجتمعات غير أنهم يختلفون في تحديد مفهومها بسبب اختلاف تخصصاتهم العلمية وتعدد العلوم التي درست الظاهرة الإجرامية، مما أدى إلى تباين النتائج التي يصل إليها كل من تناول الجريمة لتأثره بالمعارف التي ينتمي إليها تخصصه، الشيء الذي أثر بدوره على تباين مفهوم الجريمة. فهناك من يحاول أن يلصقها ببعض العلوم كالجريمة القانونية،الجريمة السياسية ، الجريمة الاقتصادية ، الجريمة الاجتماعية...الخ

ولاعتبارات تتعلق بطبيعة الموضوع وأهدافه، نركز في تعريفنا لمفهوم الجريمة على التعريف القانوني والسوسيولوجي والديني .

-1-1- المفهوم القانوني للجريمة

ينتمي مفهوم الجريمة إلى الفقه الجنائي وهو يقدم العديد من التعاريف النظرية للجريمة من المنطلق القانوني الذي يعتبر الجريمة أنها" الفعل الذي يقع مخالفا لقانون العقوبات " [1] . و أنها " فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا " [2] . و هناك من يرى بأنها " سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا أو تهديدا لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الإنسانية أو لما يعتبره المشرع كذلك ، ووسيلة في ذلك النص القانوني " [3].

إن الجريمة بهذا المعنى هي سلوك مادي يقوم به الإنسان، وهذا السلوك يكون مخالفا لقانون العقوبات، الذي وضع لمعاقبة الإنسان أو كل من تسول له نفسه القيام بأفعال تمس بالمجتمع بمفهومه الواسع. ويمكن أن نستنتج من التعاريف القانونية السابقة للجريمة ما يلي :

- لا يعد الفعل جريمة ما لم يكن مخالفا لنص القانون تماشيا مع قاعدة لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص.
- لا يكون الإنسان مجرما ما لم يكن معاقبا عليه بنص القانون، تماشيا مع قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون [4].

إن التعاريف القانونية السالفة الذكر للجريمة تدفعنا إلى القول بأنها غير دقيقة في توضيح حدود الجريمة والمجرم والعقوبة المسلطة عليه، انطلاقا من القاعدة القانونية

القائلة بان المتهم بريء حتى تثبت إدانته. وغالبا ما يكون الإثبات بالدليل المادي أو القرينة القانونية، غير أن بعض المجرمين يصعب أثبات أفعالهم الإجرامية ماديا، وبالتالي فهم أبرياء في نظر القانون .

يقف القانون عند حد بيان الرابطة بين واقعة معينة والقاعدة الجنائية التي تجرمها، و بالتالي فهي تعاريف مقتصرة على الناحية الشكلية للجريمة فقط . إزاء هذا القصور الذي شاب التعريف الشكلي للجريمة، فقد حاول البعض أن يعرف الجريمة بما يتفق مع جوهرها ومضمونها الاجتماعي، وذلك بإدخال بعض العناصر الاجتماعية والأخلاقية على تعريف المفهوم من منطلق أنها ظاهرة إنسانية اجتماعية و قانونية.

2-1 المفهوم السوسيولوجي للجريمة :

يتفق أغلب علماء الاجتماع على أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع، وليس لها حدود جغرافية، غير أن عملية تحديد معناها سوسيولوجيا ومؤشراتها تعتبر مهمة صعبة، لأن ذلك يرتبط بطبيعة المجتمع ومعاييره وقيمه الاجتماعية من جهة، والخلفية الفكرية، والإيديولوجية للباحث صاحب التعريف من جهة أخرى .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التعريف السوسيولوجي لمفهوم الجريمة يتصف بالنسبية " لصعوبة توحيد المعايير والآداب الاجتماعية، كما أن هذه القيم والمعايير تتباين وتتنوع من زمان ومجتمع إلى آخر " [5].

وفي هذا السياق يمكن القول أن الجريمة هي فعل نسبي غير قابل للتعريف بصورة مطلقة وعامة، وكل محاولة لإعطائه طابعا عاما ومطلقا تؤدي إلى الغموض والتناقض لاستحالة جمع عناصر ثابتة و شاملة للجريمة. ويمكن القول بأن الجريمة هي كل سلوك أو فعل يتعارض مع القيم الاجتماعية والمصالح الفردية والجماعية، وهو يتناقض مع الحاجات الأساسية و المصالح الرئيسية للمجتمع.

وفي نفس الإطار يعرفها كل من هيربرث HERBERT وسميت SMITH، بأنها " شكل من أشكال السلوك الإنحرافي، يهدف إلى فساد النظام الاجتماعي القائم " [6]. أما غاروفالو فيرى بأنها " فعل غير اجتماعي، أو كل فعل ترى الاتجاهات أو الآراء السائدة في المجتمع أنه ضار، أو كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع، أو كل فعل يتضمن اعتداءا على حق أو مخالفة لواجب، أو كل فعل يتعارض مع الأخلاق " [7] . كما يعرفها محمد إبراهيم زيد بأنها " كل فعل مخالف للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية لمجتمع معين، أو يمثل خطرا على المجتمع، أو يجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه" [8].

وفي ضوء مما سبق ذكره يمكن أن نقدم تعريفا للجريمة لا يخرج عن المعنى العام الذي قدمه السوسيولوجيون، وهو يشير أنه انحراف عن المعايير الاجتماعية، وانتهاك للقيم الاجتماعية التي حددها النظام الاجتماعي وحتى نكون أكثر وضوحا يمكن القول أن الجريمة هي كل فعل أو سلوك يخرق ضوابط المجتمع، ويضر بالفرد

والجماعة والمجتمع، مما يترتب عنه عقوبة قانونية كالسجن أو الغرامة أو بعض التدابير الاحترازية، و يدخل ضمن هذا التعريف، القتل، السرقة، تناول المخدرات والاتجار بها، الدعارة، الانتحار، زنا المحارم، العنف الأسري، الاغتصاب، التعدي على الأشخاص والممتلكات...وكل ما من شانه أن يخرج عن ضوابط وقيم المجتمع .

3-1 مفهوم الجريمة في الشريعة الإسلامية :

لقد جاءت الشريعة الإسلامية لتنظيم وتسهيل حياة الناس من خلال تحريم القيام ببعض الأفعال التي تمس بالأشخاص والمجتمعات ومن هذه الأفعال التي حرمها العزيز الحكيم ، الجريمة واعد لمرتكبيها العذاب العظيم، وذلك لقوله تعالى في سورة طه ، الآية 74:﴿ **إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحي**﴾. وهذه رسالة إلهية إلى البشر تحثهم على ترك المحرمات والنواهي التي حرمها أو نهى عليها الله و رسوله.

من هذا المنطلق يمكن القول بان الجريمة في الإسلام هي انحراف دنيوي ومعصية دينية ومرتكبها لا يفلت من العقاب الدنيوي أو الأخروي. وقد حدد الإسلام بالتفصيل سواء في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الشريفة السلوكات الإجرامية التي يصعب حصرها في هذه الورقة، وأعد لمرتكبيها النار إلا لمن غفر الله له .

وكانت غاية الشريعة الإسلامية من محاربة الأفعال والسلوكات التي تتنافى والإسلام، وحفظ مصلحة الجماعة، وصيانة النظام الذي تقوم عليه الجماعة والمجتمع. قد وردت الجريمة بمؤشراتها في ستة وستين آية من القرآن الكريم، هي كلها تشير إلى انحراف دنيوي وقع فيه الإنسان وترتب عنه معصية إلهية تستحق عذابا ألهيا .

2- مقاربة نظرية لظاهرة الجريمة

ما الذي يدفع الإنسان ليكون مجرما ؟ أثار هذا السؤال اهتمام العديد من الباحثين علي مختلف تخصصاتهم العلمية، الأمر الذي أدى إلي تعدد النظريات والأطر التصورية التي تشخص الجريمة .

2-1- المدخل البيولوجي :

يرى أصحاب هذا المدخل أن هناك علاقة قوية بين السلوك الإجرامي والخلل العضوي أو العيب النفساني للمجرم، ويؤكد ممثلو هذا المدخل على وجود أفراد لديهم استعداد أو ميول إلي الجريمة لا تتوفر لدى الآخرين، مؤكدين على أن الظروف الخارجية لا تثير النزعة الإجرامية لدى جميع الأفراد، بل تثيرها لأولئك الذين لهم الاستعدادات وميل نحو السلوكات الإجرامية .

ويعتبر الطبيب الايطالي لمبروزو أحد أبرز رواد هذا المدخل، وتعتبر أعماله بمثابة البداية العلمية الأولي لدراسة الجريمة، وقد لاحظ لمبروزو من خلال تشريحه للعديد من الجنود وجماجم من اعدموا ونزلاء المؤسسات العقابية، أن المجرمين يختلفون عن غير المجرمين، وأن للمجرمين خصائص جسدية وعيوبا في التكوين الجسماني الداخلي لا توجد لدى غيرهم. وأوضحت دراسات لمبروزو أن المجرم إنسان

شاذ التكوين، وهو " يتميز بعدم انتظام في جمجمته وتضيق جبهته، وضخامة فكيه، وشذوذ أسنانه، وفرطحة أنفه أو اعوجاجها، وضخامة أذنيه أو ضآلتهما، وكثافة شعر رأسه وجسده و طول مفرط في أطرافه " [10].

ثم ألحق بهذه الصفات الجسمية بعض الخصائص النفسية التي تتميز به شخصية المجرم منها " ضعف الإحساس بالألم والميل إلى العدوان وانعدام الشعور الخلقي وقصر النظر والغرور "[11] .

وقد استنتج لمبروزو استنادا إلي بحوثه التي أجراها أثناء عمله في الجيش الايطالي، أن المجرمين الحقيقيين هم المختلفون في تطورهم أو العائدون إلي صفات أسلافهم، الذين يمكن تشخيصهم بالملامح البدنية، من أشكال أبدانهم ووجوههم وأيديهم .كما استنتج أن هؤلاء الأشخاص غير قادرين وراثيا على السلوك القانوني، أو بعبارة أخرى إن الصفات الجسمية والعقلية للفرد المجرم تحول دون انصياعه للقوانين، ومن ثم تؤدي إلى انحرافه عن السلوك السوي "[12] .

إن هذه النظرية التي تعتبر رائدة في هذا المدخل قد بالغت في إظهار العيوب الجسمية للمجرم، وأهملت تماما البيئة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية كعوامل أساسية لظهور الجريمة .

2-2- المدخل النفسي :

يحاول هذا المدخل في تفسيره للجريمة التركيز علي الجوانب النفسية التي تلعب دورا كبيرا في تشكيل سلوك المنحرف. حيث يؤكد ممثلو هذا المدخل على أن الجريمة هي عبارة عن نشاط نفسي يعبر عن إرادة إجرامية نتيجة تفاعلات نفسية . قد يكون هذا النشاط النفسي عاديا أو مرضيا . ووفقا لهذا التفسير يرى أنصار التحليل النفسي للجريمة على أنها شذوذ نفسي أو تعبير عن مرض نفسي أو اضطراب عقلي.

ويعتبر سيجموند فرويد زعيم هذا المدخل، وهو يرجع الجريمة إلى عجز الأنا عن تكييف ميول ونزعات الذات مع متطلبات القيم والتقاليد الاجتماعية، أو عن تصعيد النشاط الغريزي أو عن رده وكبته في اللاشعور، وأما إلى انعدام الأنا العليا أو عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة والمساءلة " [13]. وفي كلتا الحالتين حسب فرويد تجد الذات الإنسانية نفسها بغير رقيب، فتنطلق شهواتها ورغباتها فيحاول الإنسان أن يشبعها عن طريق سلوكات يجرمها النظام الاجتماعي .

إن الجريمة حسب فرويد، ما هي إلا تعبير عن الطاقة الغريزية التي لم تجد لها مخرجا اجتماعيا مقبولا " مما دفعها إلى البحث عن أي مخرج ، وهو غالبا ما يكون غير مقبول اجتماعيا "[14] ، رغم إدراك الشخص أن ذلك السلوك مرفوض اجتماعيا، ويحاول بعد ذلك تخطي العقبات التي تقف عائقا أمام عمله الإجرامي. ومن بين هذه العقبات، الانحصار بالذات التي تجعل المجرم لا يشعر بالعار الذي يلصق به عند ارتكابه الفعل الإجرامي .

إن الملاحظ على مدخل التحليل النفسي، هو تركيزه على الانحياز لأهمية العوامل النفسية إلى درجة أنه غيب تماما العوامل الاجتماعية والاقتصادية والوراثية .

2-3- المدخل الاجتماعي:

يضم المدخل الاجتماعي العديد من المدارس الاجتماعية وهي بدورها تضم العديد من النظريات الاجتماعية التي حاولت تفسير ظاهرة الجريمة. ودون التركيز على مدرسة دون الأخرى، نوضح أهم النقاط المشتركة التي تحاول كل نظرية تفسير الجريمة على ضوئها.

تناول المدخل الاجتماعي الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالعديد من العوامل المجتمعية .حيث تلعب البيئة والظروف الاجتماعية والمادية دورا كبيرا في تطوير سلوك المنحرف. وتضم هذه العوامل حسب أنصار هذا المذهب البيئة الخاصة الذي يوجد فيها الفرد، كالمدرسة، العائلة، العمل، جماعة الرفاق، المستوى المعيشي، المستوى التعليمي، النظام السياسي ... وكلها عوامل مساعدة على ارتفاع معدلات الجريمة في أي مجتمع.

إن المدخل الاجتماعي على عكس المدخل البيولوجي ينقل مجال الاهتمام من الفاعل " المجرم " إلى مصدر الفعل الإجرامي وهو المجتمع، بما يحتوي من تنظيمات اجتماعية. ويعتبر دوركايم أحد رواد التحليل الاجتماعي وقد ربط بين الجريمة وتكوين المجتمع وطبيعة الحياة الاجتماعية. فالمجتمع حسب دوركايم هو الذي ينتج الجريمة انطلاقا من إدانته لبعض الأنماط السلوكية بوصفها أفعالا مخلة بالمعايير والقواعد المألوفة و يعتبرها جرائم .

أشار دوركايم إلى أن الظروف الاجتماعية تولد ما اصطلح على تسميته الأنوميا و التي يعني بها فقدان المعايير و الافتقار إلي القواعد الاجتماعية. وكنتيجة طبيعية لهذه الحالة، تنطلق شهوات ورغبات الفرد المتحررة من كل قيد، فيرتكب أفعالا تتنافي و النظام العام للمجتمع.

لقد طور روبرت ميرتون مفهوم الأنوميا لدوركايم ليعبر به عن حالة اجتماعية تتصف بالتناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع، والطرق التي يحددها لتحقيق تلك الأهداف .

إن الفعل الإجرامي حسب روبرت ميرتون، هو كنتيجة حتمية لعدم وجود توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة ووسائل تحقيق تلك الأهداف، مما يخلق لدى الفرد اضطرابات نفسية نتيجة إحساسه بعدم الانسجام مع الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المرجوة و هذا ما يدفع إلي الانحراف .

مهما تعددت مختلف النظريات الاجتماعية، ومهما اختلفت في تفسير الفعل الإجرامي، إلا أنها تشترك في نقطة أساسية ومحورية، وهي أن الفعل الإجرامي لا تنتجه أسباب استثنائية، ولكنه يجد أسبابه في البنيان الثقافي للمجتمع الذي تحدث فيه الجريمة، ولا يكمن سبب الجريمة في عيوب الفرد أو المجتمع، وإنما في التنظيمات الاجتماعية وثقافة المجتمع الذي ترتكب فيه الجريمة .

3- الجريمة والبحث الأمبريقي

لقد ظهرت دراسات أمبريقية مبكرة تعنى بظاهرة الجريمة وكانت تهدف إلى الإجابة على الكثير من التساؤلات التي طرحت سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي أو الاجتماعي، ومن بين تلك الأسئلة التي طرحت لماذا هناك ميل لدى بعض الأشخاص إلى القتل والسرقة أو زنا المحارم ؟ لماذا يوجد لدى بعض الأشخاص ميولات عدوانية؟ ولماذا بعض الأشخاص يسرقون الأطفال ؟ وغيرها من الأسئلة التي تناولت مؤشرات الجريمة. للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، حاول البحث السوسيولوجي دراسة بعض المتغيرات الاجتماعية التي يعتقد أن لها علاقة وطيدة بالميل إلي ارتكاب الفعل الجرمي ومن بين هذه المؤشرات التي درست علاقة الجريمة بالكثافة السكانية، أي حاولت البحث في العلاقة بين زيادة السكان داخل المجتمع و زيادة الجريمة حيث أكدت العديد من الدراسات الميدانية على وجود علاقة ارتباطيه بين النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على الخدمات والموارد، مما يقلل نصيب الفرد منها، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفقر والأمية والمشكلات الاجتماعية بمختلف أشكالها التي تشكل ظروفا ضاغطة تدفع بالفرد لارتكاب الجريمة .

كما تلعب التحولات الاجتماعية والحضرية التي عرفتها المجتمعات في خلق أنماط جديدة من العلاقات والظواهر الاجتماعية تختلف عن التي كانت سائدة في السابق. الشيء الذي زاد من حدة ارتفاع الجريمة . وهذا ما تؤكده دراسة محسن عبد الحميد أحمد الموسومة ، اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم [15]، وقد توصلت الدراسة إلي الارتفاع المستقبلي للجريمة في الوطن العربي لجملة من العوامل نذكر منها :

- عجز معدلات النمو الاقتصادي على مواكبة معدلات النمو السكان.
- قلة فرص العمل والخدمات الخاصة في الريف، مما يوسع من دائرة الهجرة غير المنتظمة نحو المدينة.
- تحول أجزاء من المدن الكبرى إلى أحياء فقيرة متخلفة.
- تغير في المعايير الاجتماعية باتجاه اعتماد المعايير المادية، بحيث أصبح معيار الثروة هو معيار المكانة الاجتماعية، مما يدفع نحو التحايل وارتكاب الجرائم
- زيادة المشاكل الأسرية، مما خلق أنماط جديدة من الجرائم الأسرية كالعنف الأسري.
- تفشي ظاهرة البطالة بين الشباب خريجي الجامعات، و حاملي الشهادات العلمية والتكوينية،وما ترتب عنه من تخلف عن أقرانهم في الوصول إلى مكانة اجتماعية تحقق طموحاتهم، ولهذا سيلجأ بعضهم إلى انتهاج سلوك انحرافي بغية الوصول إلى مستويات أعلى من دخل أقرانهم .

وهذا ما أكدته دراسة دياب البداينة التي توصلت إلى أن نصيب دخل الفرد العربي من الدخل الإجمالي يعتبر منخفضا، وهذا ينعكس سلبا على الظروف المعيشية

للعائلة حيث يلجأ عدد كبير من الشباب العربي إلى ترك مقاعد الدراسة ومحاولة الالتحاق المبكر بعالم الشغل، وهذا ما يزيد من احتمال سلوك الطفل أن يكون غير سوي يدفعه إلى ارتكاب الجريمة

وأكدت نفس الدراسة إلى وجود تباين بين معدلات الجريمة بين مصر والإمارات العربية المتحدة، حيث ترتفع في الأولى وتنخفض في الثانية، وأرجعت الدراسة انخفاض الجريمة في الإمارات إلى عوامل تعليمية ومتغيرات ديموغرافية واقتصادية وصحية، فالزيادة السكانية ومحدودية الموارد في مصر أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الفقر وتردي الأوضاع الصحية وانخفاض المستوى التعليمي.

أما انخفاض الجريمة في الإمارات العربية فأرجعته الدراسة إلى قلة الكثافة السكانية وتوفر الموارد، مما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي، مما انعكس على تحسن الأوضاع الصحية والمعيشية للمواطنين الإماراتيين، وهذا ما أثر إيجابيا على انخفاض معدلات الجريمة.

4- الجريمة والصفوة الاجتماعية:

هناك الكثير من المنظرين الأكاديميين وعلى رأسهم ممثلو مدرسة شيكاغو، يعتقدون بأن الجريمة مرتبطة بفئة اجتماعية بعينها دون الفئات الأخرى. حيث يعتقدون بأن ظاهرة الجريمة مقترنة بالفقراء والأحياء الفقيرة والمتخلفة. وعلى عكس هذا أكدت العديد من الدراسات الميدانية، والتقارير الأمنية والإعلامية بأن السلوك الإجرامي لا ينتشر بين أفراد الطبقات الدنيا والمتوسطة فقط، بل يوجد كذلك في أوساط الفئات البرجوازية والصفوة البرجوازية وبين أوساط رجال الأعمال والثقافة، وبين أولئك الذين يتقلدون مناصب عليا داخل المجتمع والدولة .

ومن أهم الجرائم المنتشرة بين بعض أفراد تلك الفئات الاجتماعية التي توصف بالصفوة، اختلاس أموال الدولة، وسوء التصرف في الموارد المالية، تجارة المخدرات، الغش، التزوير، انتهاك الأعراف الاجتماعية...وغيرها من الجرائم، وهي لا تقل أهمية على تلك الموجودة في الأحياء الفقيرة بين أفراد الشعب كالسرقة، تناول المخدرات، القتل العمدي...الخ

وإذا كانت الفئات الاجتماعية الفقيرة قد تدفعها ظروفها الاجتماعية الصعبة إلى ارتكاب الجريمة فإن الصفوة المالية والاقتصادية والسياسية فحبها لمكانتها الاجتماعية يدفع بعضها إلى زيادة أرباحها المادية والسياسية عن طريق الاستثمار في الجريمة المنظمة كتهريب السجائر، المخدرات، تحويل أموال البنوك تحت غطاء الاستثمار وغيرها من الأعمال غير المهنية . حيث " توجد هناك أرباح هائلة للمافيا السياسية والاقتصادية والمالية تم استثمارها في سوق المال، وإقامة الفنادق، المزارع، العقارات التجارية والصناعية "[16].

إن انتشار الجريمة بين جميع أفراد الفئات الاجتماعية أدى إلى توسيع المفهوم

السوسيولوجي للجريمة. فلم تعد الدراسات السوسيولوجية تتناول المؤشرات التقليدية للجريمة فقط كالدعارة، السرقة، الاغتصاب... وإنما اتسع المفهوم ليشمل كافة النماذج السلوكية الانحرافية داخل تنظيمات العمل والتعاملات السياسية والاقتصادية.

خاتمة

في ضوء التصورات الأمبريقية السابقة التي تناولت ظاهرة الجريمة، ورغم وجود بعض التباينات في الرؤى، إلا أن هناك إجماع أكاديمي على أن ظاهرة الجريمة تعتبر من أكبر المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات، وهذا يتطلب وضع خطط إستراتيجية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لمواجهتها.

ولما كان الفرد ليس المسؤول الوحيد عن ارتكاب الجريمة، بل هناك ظروف موضوعية تهيئ المناخ الملائم للفرد نحو ارتكاب الفعل المنحرف. لذا لابد من تقصي علمي و موضوعي للأوضاع والظروف وتحليلها وتوضيح دورها وفعاليتها في دفع الفرد نحو التورط في ارتكاب الجريمة التي لم يعد لها لغة أو جنسية .

إن التحليل السوسيولوجي لمختف المتغيرات المولدة والمغذية للفعل الإجرامي يساعد المخططين والمنفذين لبرامج الوقاية من الجريمة أو معالجتها من اختصار الزمن وتوفير الجهد الذي يهدر غالبا دون جدوى نتيجة الانسياق وراء الأحكام غير العلمية أو غير المدعمة بالحقائق العلمية.

المراجع

1- بركات النهر المهيرات، جغرافيا الجريمة، علم الإجرام الكارثوجرافي، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن ط2000،1،ص31.

2- سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر 1994، ص144.

3- نفس المرجع، ص 31.

4- رحماني منصور، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ط1، ص14.

5- احمد الرباعية، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ص15.

6- محمد زكي، دراسة في علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 1985، ص43.

7- محمد إبراهيم، علم الاجتماع والتعريف الاجتماعي للجريمة، المجلة الجنائية القومية، المجلد5 العدد 02، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، 1964، ص278.

8- نفس المرجع السابق، ص280.

9- ثروت جلال، الظاهرة الإجرامية، دراسة في علم الإجرام والعقاب، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1972 ص81.

10- فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 206، ص52.

11- السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،1987، ص86.

12- أكرم نشأت إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، مطبعة النيزك بغداد، 1998، ص9.

13- فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص67.
14- السيد علي شتا،مرجع سابق، ص87.
15- محسن عبد الحميد أحمد، اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم، المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض، 1990، ص ص 129-153.
16- علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر 2006 ، ص309 .